اعتبارات استراتيجية إدارة محفظة الأوراق المالية

اعتبارات استراتيجية إدارة محفظة الأوراق المالية

يلزم على الإدارة العليا في البنوك التجارية، عند بناء سياستها واستراتيجيتها الخاصة بإدارة الاستثمار، مراعاة مجموعة من القواعد التي تعتبر بمثابة معايير تبنى عليها سياسات واستراتيجيات الاستثمار وأهمها1:-

توافر الأموال اللازمة للاستثمار :

يتم ذلك من خلال تدبير موارد مالية جديدة تتصف بالثبات وطول الأجل، وذلك عن طريق إصدار أوعية ادخارية جديدة تتضمن مزايا جديدة للمدخرين أو الاقتراض بسعر فائدة منخفض والذي يكون بمثابة رافعة تشغيلية.

جودة الأوراق Securities Individual of Quality:

ضرورة التزام البنك بالتعامل في أوراق مالية ذات جودة عالية ضماناً لحقوق المودعين، بمعنى قابلية تلك الأوراق للبيع (دون أي عوائق) يلجأ البنك إلى تصفيتها عند الحاجة أي بمثابة احتياطات سيولة.

تنويع الأوراق Diversification

ويعبر عن قرار البنك الخاص بتشكيله أو توليفه للاستثمارات التي تتكون منها المحفظة، فالهدف من التنويع تخفيض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، فالخطر الكلي للمحفظة يتمثل في خطرين هما:

الخطر غير المنتظم والخاص بمحفظة بعينها ويتم تخفيضه عن طريق

(التنويع القطاعي).

الخطر المنتظم والخاص بالسوق ويتم عن طريق (التنويع الدولي).

إذن تنويع الأوراق المالية من عدد مختلف من القطاعات يؤدي إلى خفض المخاطر الغير منتظمة، أما التنويع الدولي والذي يعني شراء أوراق مالية من إحدى البورصات الخارجية فيعمل على خفض المخاطر المنتظمة دون التأثير على حجم العائد للمحفظة.

1 د.منير إبراهيم هندي، " إدارة المنشآت المالية "، دار المعارف الإسكندرية ، 1994، ص(462-462)

جميع الحقوق محفوظة © مجلة المحاسب العربى